

## تقرير

## سوق الاسمنت: احتكار القلّة

«بلوم انفست بنك»؛ الطلب يتراجع في ظل مخاطر التمويل العقاري الفائض

كالآتي: 109 دولارات للطن المستورد من مصر، و 98 دولاراً للطن المستورد من تركيا، على افتراض أن نسبة الربحية لم تتغير بين المنتج المحلي والخارجي. وعلى صعيد التصدير فإن على المنتجين المحليين التصدير بأسعار تنافسية مع تركيا وسوريا، ففي سوريا يباع الطن الواحد بنحو 60 دولاراً للطن الواحد، أي أقل بكثير من 86,5 دولاراً كما يباع في لبنان، فضلاً عن أن كلفة الشحن والجمارك سترفع سعر الطن إلى 120 دولاراً، ومع احتساب كلفة التصدير إلى العراق سيبلغ سعر الطن 143 دولار.

بين عامي 2005 و2009، كانت الصادرات إلى سوريا قد أسهمت في زيادة الطلب بنسبة تراوحت بين 6% و 27%، لكن في عام 2010 يتوقع تراجع الصادرات إلى سوريا بنسبة 6% بسبب نمو حجم السوق اللبنانية إلى مستوى استهلاك كل إنتاج المصانع الثلاثة، كما أن السوق السورية تحولت إلى الاكتفاء الذاتي مع ظهور منتجي جدد للاسمنت، بينهم «لا فارج»، وهي المنتج الفرنسي الذي يؤدي دوراً كبيراً في المنطقة على صعيد الاسمنت، وقد وسّع حجم إنتاجه في سوريا بقدرة سنوية تصل إلى 3 ملايين طن، أي بما يكفي ثلث الطلب السوري على الأقل.

## مخاطر عقارية

يتوقع التقرير، قياساً إلى المخاطر التي تحيط بقطاع العقارات والإنشاءات في لبنان، في ظل مخاطر فائض العرض بوتيرة متصاعدة إذ إن الشقق السكنية الفخمة ليست بمستوى القدرة الشرائية لشريحة واسعة من اللبنانيين، وبالتالي سيتقلص الطلب على الاسمنت ويتراجع بمعدل سنوي يبلغ 0,8% خلال السنوات الأربع المقبلة، وإذا تباطأ الطلب المحلي فإن المنتجين اللبنانيين سيزيدون صادراتهم إلى سوريا بأسعار مخفوضة تكفي لسد أكلافهم وتشغيل قدرتهم الكاملة.

أيضاً، من المتوقع أن تزيد الحاجة المرتقبة لتطوير البنى التحتية المترهلة في لبنان، الطلب على الاسمنت، مرجحة ثبات الطلب للتطوير العقاري في عام 2011، ومهما يكن تمويل هذه البنى فإنه بالتاكيد سيرفع الطلب على الاسمنت، ما قد يعوّض جزئياً التراجع المرتقب في سوق العقارات.

(الأخبار)

تخضع لأي اقتطاع ضريبي، فيما يمكن الأجانب تملك العقارات». وهناك محفّز آخر لهذا الطلب، هو القطاع السياحي الذي يستمر بالنمو أيضاً ويحتاج إلى قدرات أكبر على صعيد الفنادق والمنشآت السياحية، وبالتالي فإن الاستثمار في هذا القطاع يعدّ محركاً للقطاع العقاري أيضاً، إذ إن نحو 17 فندقاً جديداً ومنتجعاً سفتتح في لبنان بين عامي 2010 و2013 لزيادة عدد الغرف المتاحة بنحو 2386 غرفة.

## الاستيراد والتصدير

في مجال التصدير والاستيراد، لا يمكن استيراد كميات من الاسمنت إلى لبنان إلا من خلال رخصة يمنحها وزير الصناعة فقط، غير أن التقرير يتحدث عن «اتفاق جنتلمان» مفاده أن

## الطلب كان محفزاً بالنمو العقاري حيث عمليات التجارة لا تخضع لرسوم

الوزير لن يعطي أحداً أي رخصة ما دام المنتجون المحليون لم يستنفدوا سقفاً معيناً من الاسعار التي تبلغ حالياً 86,5 دولاراً للطن الواحد. وإذا أعطى الوزير أي رخصة، فإن الرسوم الجمركية على استيراد الاسمنت الرمادي والكلينكر وبعض المنتجات المرتبطة ستبلغ 75%، وللأسمنت الأبيض 25%.

أما إذا انتهت مدّة الاتفاق ولم يجدّد له، فإن مصنعى الاسمنت سيواجهون تحدياً كبيراً ولا سيما أن كلفة النقل بواسطة السفن كبيرة وتتراوح بين 23 دولاراً و 44 دولاراً للطن الواحد، وهذا مرتبط بحسب بلد المنشأ وخطوط الشحن المعتمدة. يلفت التقرير إلى أن مصر وتركيا تعدّان أبرز مصدري الاسمنت في المنطقة، ولديهما قدرة تفوق استهلاكهما المحلي، وهما قادرتان على الإنتاج بأسعار تنافسية، وإذا استورد لبنان الاسمنت من هذين البلدين فإن الاسعار ستكون

«تأخذ سوق الاسمنت في لبنان شكل احتكار القلّة، إذ تسيطر عليها 3 شركات تتراوح حصصها كالآتي: بين 16% و 18% لمصنع سبلين، بين 43% و 45% حصّة «هولسيم»، وتتراوح بين 39% و 41% حصّة الترابية الوطنية (ترابية السبع)....» هكذا يصف تقرير أصدره «بلوم انفست بنك» أمس، واقع سوق الاسمنت المحلية حيث يباع الطن الواحد بنحو 86,5 دولاراً علماً بأنه يباع في تركيا بنحو 54 دولاراً، وفي سوريا بنحو 60 دولاراً.

## عناصر نموّ الطلب

أعدّ قسم الدراسات في «بلوم انفست بنك» تقريراً عن شركة «هولسيم» تطرق فيه بصورة وافية إلى سوق الاسمنت في لبنان، انطلاقاً من حجم الإنتاج، ومخاطر الاستثمار، والمنافسة بين اللاعبين المحليين والاقليميين، والقدرة الكامنة على التصدير والاستيراد، فيقول إن الطلب على الاسمنت قد نما خلال السنوات العشر الأخيرة، بمعدل 10% سنوياً، ليصبح الإنتاج السنوي الإجمالي مقدراً بنحو 5,04 ملايين طن في نهاية عام 2010، مقارنة مع 2,6 مليون طن في نهاية عام 2000.

إلا أن نمو الإنتاج بنسبة 23% في عام 2007، يعزوه التقرير إلى حرب تموز، إذ أدّت جهود إعادة الإعمار، بعد حصول دمار هائل في البنية التحتية، إلى نمو أكبر من المتوقع في سوق الاسمنت، إلا أن المحفّز الرئيسي للطلب في عام 2008، كان سوق العقارات، إذ ارتفع الطلب على العقارات بالتزامن مع ارتفاع التدفقات النقدية من المغتربين والمستثمرين العرب الباحثين عن أسواق لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

ولذلك يعتقد معدو التقرير أن الطلب على الاسمنت مرتبط باستمرار نمو القطاع العقاري، إذ إن رخص البناء التي تقاس بالأمطار، ارتفعت بنسبة 33,33% حتى حزيران 2010 لتبلغ 8,53 ملايين متر مربع وبالتالي يقدّر أن تبلغ كميات الاسمنت الموزّعة بنحو 2,59 مليون طن، أي بزيادة 9,2% مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. أما بالنسبة لزيادة التدفقات النقدية إلى لبنان، «فكان دورها في مجال زيادة الطلب على العقارات، يأتي على صعيد تمويل مباشر للاستثمار في هذا القطاع، أو من خلال زيادة تمويل قروض الإسكان... وبالتالي بات الاستثمار في القطاع العقاري جاذباً لا سيما في ظل تحقيق أرباح كبيرة لا

## حكومة «الوحدة

## الوطنية» التزمت

بمعالجة العجز التجاري،

لكنها لم تتخذ أي إجراء

والبقاء على عمل النموذج القائم الذي لا ينفك يرتهن للخارج من دون تطوير قواعده الإنتاجية: يستورد السلع ويصدّر العملة الماهرة؟

الجواب عن هذا السؤال معقد كثيراً في تبريره، على الرغم من أنه يمكن الإجابة: بالتأكيد كلا. ولعل ما يمكن ذكره على هذا الصعيد، هو أن حركة الرساميل التي يُعتمد عليها منذ عقود لا يمكن ضمان أنها ستكون إيجابية دوماً، وهنا يُلحظ أنه رغم بلوغ تحويلات المغتربين 7,6 مليارات دولار في عام 2009 وصلت التحويلات الخارجة من لبنان إلى 5,7 مليارات دولار، أي حوالى ثلاثة أرباع الأموال الداخلة؛

كذلك فإنّ الوتيرة التي يمضي بها العجز التجاري ما انفكت تزداد حدة. فخلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري نما العجز التجاري بنسبة 7,5% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وذلك على الرغم من نموّ الصادرات بنسبة أكبر من نموّ الواردات، بلغت 19,48% في مقابل 10,47%. وإن كان هذا الأمر نتيجة ارتدادات إيجابية للطلب على السلع اللبنانية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع الطلب في البلدان العربية والاتحاد الأوروبي، فإن المؤشر الهيكلي يعكس نمطاً مختلفاً. فمقارنة بالأشهر العشرة الأولى من عام 2006، نمت الصادرات اللبنانية حتى أيلول الماضي بنسبة 71,57%، فيما سجّلت الواردات نمواً يقارب 100%!

ولذا، على لبنان الدخول جدياً في نقاش عجزه المزمّن تجارياً، وخصوصاً أن حكومة «الوحدة الوطنية» التزمت معالجة هذا العجز، غير أنها لم تغبّر شيئاً ولم تتخذ أي سياسة جديدة أو إجراء في هذا السياق!



تأمين هامش لخفض معدّل الارتهان للخارج في ما خصّ التحويلات (عدا عن تحسين المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية ككل وخلق الوظائف).

وحتى منذ ما قبل اندلاع الحرب في عام 1975، كان لبنان معتمداً على التحويلات في ميزان المدفوعات، أي في تعاملاته مع الخارج. «وطوال الحرب وبعدها، لم يكن لبنان منتجاً ومصدراً للسلع والخدمات... وهكذا كانت التغطية تأتي دوماً من فائض حركة الرساميل» يتابع الأستاذ الجامعي.

ولذا، فإنّ الحديث عن سلبيات عجوزات موازين التجارة يستدعي الدخول في قضية تركيبة الاقتصاد، وهو موضوع طويل يعود إلى التوجهات السلبية الممنهجة التي اعتمدت في مرحلة ما بعد الحرب وكوّنتها ما سميّ بسياسة إعادة إعمار البلاد وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية بعد الحرب.

ولكن، هل يمكن الاستمرار بعجز تجاري مرتفع إلى ما لا نهاية،

## الاتحاد للطيران تعلن عن تقرير الربح

## قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك

والإيجار (EBITDAR) للعام 2010، ما يجعل منه

معلماً هاماً في طريقها إلى الربحية الكاملة

قال جيمس هوجن الرئيس التنفيذي للاتحاد للطيران، أن الشركة ستعلن عن تقرير الربحية للربح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإيجار (EBITDAR) للعام ٢٠١٠. ما يجعل منها خطوة هامة في طريق الشركة نحو تحقيق التوازن الكامل بحلول العام ٢٠١١ والربحية بحلول العام ٢٠١٢.

وقد تحدث السيد هوجن خلال معرض مالي وورشنة عمل أقيمت في لندن، حضرها أكثر من ١٧٠ ممثل عن البنوك والمؤسسات التمويلية. وخلال ورشة العمل، قدمت الاتحاد للطيران في إطار دورها التفاعلي مع المجتمع المالي الدولي، استراتيجية عملها المستقبلية. إلى جانب أدائها التجاري منذ بداية تأسيسها الذي لم يتعد السبع سنوات فقط.وعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة في الوجهات والأسطول والبنية التحتية، لا تزال الشركة ماضية في سعيها نحو تحقيق التوازن الكامل بحلول العام ٢٠١١، الذي بدوره سيؤدي لتحقيق الربحية بحلول العام ٢٠١٢.ويعتبر الربح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإيجار (EBITDAR) قياس لمستوى الربحية التشغيلية في صناعة الطيران. ويعتبر العام ٢٠١٠ ، العام الأول الذي تذكر فيه الشركة تقرير الربحية بالنسبة لـ (EBITDAR).

## باختصار

خدمات سياحية وطنية، أملين من العريضي والسلطات الرسمية تفهم المطالب لعدم إلحاق الضرر بهذا القطاع».

## على مزارعي عكار إنهاء أعمالهم قبل العاصفة

الدعوة وجّهها مدير مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في العبدية – عكار ميشال عيسى الخوري، في بيان أمس، لتحذير المزارعين من عدم إنهاء كل أعمالهم الزراعية المتعلقة بزراعة القمح والحبوب والورقيات والتقليم ورش الأسمدة اللازمة مع تنظيف مجاري المياه الزراعية، وذلك قبل نهار الجمعة المقبل، أي موعد وصول عاصفة جديدة ستضرب لبنان وهي تحمل الأمطار والثلوج على المرتفعات، وسيرافقها انخفاض ملحوظ في درجات الحرارة. ونبه المزارعين إلى حدوث جليد، وتحديدًا في المرتفعات، مشيراً إلى وضع دواء مانع للجليد للأليات والجرارات الزراعية.

## لجنة الاقتصاد أوصت بإصدار قانون المنافسة

هذه التوصية أتت بعدما درست لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط النيابية، في جلسة أمس، غلاء المعيشة والوضع الاقتصادي الراهن وآلية تطبيق القرار الرقم 196 الصادر عن وزارة الاقتصاد لتحديد نسب الأرباح التجارية. وقد تزامنت مع ضرورة «فصل الخلافات السياسية عن الأمور المعيشية، والإسراع في إصدار التشريعات المتعلقة بانضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية».

(الأخبار، وطنية، مركزية)

## إقفال 4 حانات لمدة أسبوع

هو إجراء اتخذه وزير السياحة فادي عبود أمس بحق أربع حانات أقدمت على السماح لقاصرين لم يبلغوا الثامنة عشرة عاماً بالدخول إليها. وبموجب بيان صادر عن الوزارة فإن الإقفال يعدّ مجرد إنذار، على أن يتم الإقفال النهائي إذا كررت الحانات المخالفة. فأتى الإقفال بعدما وجّهت وزارة السياحة عدّة إنذارات وتعاميم تمنع فيها أصحاب الحانات والملاهي الليلية من إدخال القاصرين.

## مسح شامل للأدوية الزراعية المنتهية الصلاحية

تعميم أصدرته وزارة الزراعة أمس يفيد بأنها ستقوم بمسح شامل للأدوية الزراعية المنتهية الصلاحية بهدف التخلص منها بالطرق السليمة، ولذلك دعت الشركات أو المؤسسات أو محال الأدوية الزراعية الحائزة تراخيص استيراد وأو بيع أدوية زراعية صادرة عن الوزارة إلى ملء استمارة خاصة بهذا الأمر وإيداعها مصلحة وقاية النبات – دائرة الصيدلة رسمياً خلال فترة أقصاها 10 أيام من تاريخ صدور هذا التعميم تحت طائلة المسؤولية.

## عدم إلحاق الضرر بشركات التاكسي

هو مطلب وجّهه وفد من اتحاد أصحاب شركات التاكسي في لبنان برئاسة شارل أبو حرب، إلى وزير الأشغال العامة غازي العريضي، «باعتبار أن هذه الشركات تمثل مرفقاً حيوي وشریاناً اقتصادياً يوفر